بسم ا   الرحمن الرحيم



جهود الإمامين الحافظ اليونيني(ت 701هـ) والحافظ ابن حجر(ت 852هـ) في تحقيق صحيح الإمام البخاري ودفع الشبهات عنه

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد
البروفسير : أبشر عوض محمد إدريس
أمين الشؤون العلمية - جامعة أم درمان الإسلامية
السودان

مقدمة

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آلـه، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن الناظر والمتمعن في صحيح الإمام البخاري بتجرد وإنصاف، يجد أن هذا الكتاب يمثـل مؤسسة علمية هائلة، وذلك بسبب ما ألف فيه وحوله من دراسات عميقة، ومتخصصة في شـتى صنوف المعرفة والعلم، في علوم المصطلح، والرجال، والتراجم، والفقـه وأصـوله، وعلـوم القرآن، والتفسير، وعلوم اللغة، والعقائد، والتاريخ، إلى غير ذلك من دقائق المعـارف، وهـذه الدراسات أخذت مناحٍ مختلفة، من المدح والقدح، بين الإنصاف والإجحاف ، ثم إنه لا نعلم كتاباً وجد من العناية والرعاية، ومن الدرس والتحقيق، بعد كتاب ا تعالى ما وجده صحيح البخاري، فقد عكف العلماء من زمن الإمام البخاري على روايته، والتشرف بحمله، وانظر لهذا الأمر، ما رواه الإمام المستملي عن محمد بن يوسف الفربري قال: سمع كتاب الـصحيح لمحمـد بـن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري).[1] فتأمل هذا العدد الهائل من الـرواة، الذي - ولا شك - أخذ عنه آخرون ، في متوالية لا حصر لأعدادها، هذا الكم الهائل من خريجي مدرسة الإمام البخاري لم تخرج أكبر الجامعات والمؤسسات العلمية، مـا يـوازي معـشاره، وا أعلم.، ومع ذلك لا تخفى على الناس تلك الهجمة الشرسة، المنظمة، على السنة النبويـة المـشرفة بصورة عامة، وعلى الصحيحين بصورة خاصة، ومحاولة النيل منهما، والادعاء بأن فيهمـا مـن الضعيف شديد الضعف، بل وجازف بعضهم وزعم أن فيهما من الموضوعات، كل ذلك ناتج _ وا أعلم _من سببين لاثالث لهما:

الأول: العداء المستحكم تجاه الأمة الإسلامية.

الثاني: الجهل بالصحيحين وعدم الوقوف على الجهود العلمية العظيمة التي بذلت في خدمتهما.

ومن هذا الواقع المشار إليه، كتب هذا البحث الذي قامت فكرته على نقطتين:

1 - يعتقد بعض الناس أن التحقيق العلمي ومناهجه العلميـة مـن الفنـون التـي ابتكرهـا المستشرقون، ومشى على منهاجهم علماء المسلمين من المعاصرين.

2 – يحصر الكثير من العلماء والباحثين جهود الحافظ ابن حجر في خدمة صحيح البخـاري، في شرح ألفاظه، واستنباط الفقه منه، ومناقشة أسانيده، وغير ذلك، بيد أن الحافظ ابن حجر رحمـه ا قام قبل ذلك كله بتحقيق الصحيح، بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان في مناهج البحث العلمـي المعاصر.

هذا ونسأل ا القبول، والسداد في القول والعمل، وصلى ا وسلم على سـيدنا محمـد بـدءاً وختماً.

(1) سير أعلام النبلاء 12/ 469

المبحث الأول

نسخ صحيح الإمام البخاري

المطلب الأول :عدد نسخ الصحيح:

صدر الإمام العلامة الحافظ ابن حجر، شرحه لصحيح البخاري، بروايات الصحيح، وأسانيده فيها، قال رحمه ا :(وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل، بالسماع أو بالإجازة، وأن أسوقها على نمط مخترع، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب، فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب).[1]

قلت: أخذنا كلام الحافظ عن روايات صحيح البخاري ورتبناه لتقريب الصورة العلمية لنسخ الصحيح، ورواة هذه النسخ هم:

أولاً : المحدثُ الثقَةُ ، أبو عبد ا محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر ، الفَربري، وقد روى عنه الصحيح جماعة من العلماء، وهم:

1 - الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي ، المستملي، وروايته رواها عنه: الحافظ أبوذر عبد ا بن أحمد الهروي، وعبد الرحمن بن عبد ا الهمداني.

2 - أبو محمد عبد ا بن أحمد السرخسي، وروايته رواها عنه أبو زيد الهروي، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي.

3 - أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني، روى عنه الصحيح أبو ذر الهروي أيضاً، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي، وكريمة بنت أحمد المروزية.

4 - أبو علي ، محمد بن عمر بن شَبويه الشبوي ، وروايته رواها عنه: سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي، وعبد الرحمن بن عبد ا الهمداني.

5 - الحافظ أبو علي ، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، وروايته هذه رواها عنه عبد ا بن محمد بن أسد الجهني.

6 - الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد ا بن محمد المروزي، وروى عنه الصحيح:الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والحافظ أبو محمد عبد ا بن إبراهيم الأصيلي، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي.

7 - أبو أحمد ، محمد بن محمد الجرجاني، وروايته رواها عنه: أبو نعيم، والقابسي.

8 – أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني، وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري، وروى عنه الصحيح أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري.

---

(1) فتح الباري 18/1 وبعدها (طه عبد الرؤوف سعد وآخرين)

9 – أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكتي، وروى عنه الـصحيح:إسـماعيل بـن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد.

ثانيا : ومن رواة الصحيح ، عن البخاري الإمام الحافظ الفقيه ، القاضي ، أبـو إسـحاق ، إبراهيم بن معقِل بن الحجاج ، النسفي ، قاضي نسف.

ثالثاً : الإمام المحدث الصدوق ، أبو محمد ، حماد بن شاكر بن سوية .

رابعاً : الشيخ المسند ، أبو طلحة ، منصور بن محمد بن علي بـن قرينـة ابـن سـوية البزدوي.

خامساً : القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ، وعنه قال الحافظ: لم يكن عنده الجـامع الصحيح، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً.

المطلب الثاني :اختلافات نسخ الصحيح

لا شك أن أي كتاب تلقاه عدد كبير من الطلبة والشيوخ، قد يحدث فيه فروقات بين نـسخة وأخرى، وقد وقع هذا في صحيح الإمام البخاري، وذلك لأسباب تفطن لها العلماء من قديم بعـد بحث عميق، وبمنهج علمي صارم ودقيق ، فأرجعوا الأمور إلى نصابها، وبينوا خطأ الروايـات من صوابها، قال الحافظ ابن حجر:(قال الشيخ محيي الدين نفع ا به: ليس مقصود البخـاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبـواب أرادهـا، ولهـذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: "فيه فلان عن النبـي صلى ا عليه وسلم" أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكـون ممـا تقدم، وربما تقدم قريباً، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حـديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب ا ، وبعضها لا شيء فيه البتة، وقد ادعى بعضهم أنـه صنع ذلك عمداً، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث، إلى حديث لم يذكر فيـه باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي، في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، فقال: " أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمـد الهروي، قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تـتم، وأشـياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلـك إلـى بعض، قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول، أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشمهينى، ورواية أبي زيد المروزي، مختلفة

بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة، أو رقعة مضافة، أنه من موضع ما، فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث، قال الباجى: وإنما أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلادنا، من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ) انتهى قلت: وهذه قاعدة حسنة، يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب، ولو على وجه خفي، ووافق شرطه، أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي حدثنا وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه، مع صلاحيته للحجة، كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق، وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه، ولا على شرط غيره، وكان بما يستأنس به، وقدمه قوم على القياس، استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر).[1]

وقد علل الكشميري الاختلاف بين نسخ الصحيح بتصرف الرواة، قال:(اعلم أنه قد يتغير المراد باختلاف النسخ،ولعل وجهه أن الناس لما أخذوا عن المصنف رحمه الله تعالى، أخذوا أصل الحديث وجعلوا الخصوصيات هدراً، وحسبوه كالواجب المخير، فردوها كيفما رأوا، والله أعلم).[2]

(1) فتح الباري 1/ 8

(2) فيض الباري 38/1

المبحث الثاني

جهود الإمام اليونيني في تحقيق صحيح البخاري

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام اليونيني

هو الإمام الحافظ شرف الدين، أبو الحسين علي بن أبي عبد ا محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد ا بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد اليونيني البعلبكي الحنبلي، ولد سنة إحدى وعشرين وست مائة، وتوفي في شهر رمضان سنة إحدى وسبع مائة، (621 – 701).

لازم الحافظ زكي الدين المنذري، وعني بعلم الحديث، له عناية بالغة بصحيح الإمام البخاري، قال الإمام الذهبي: حدثني أنه قابله في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرة، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه كثيراً، وتفقه، وأفتى ودرس،وعني باللغة، وحصل أطرافاً من العلوم.

وقال عنه في خواتيم تذكرة الحفاظ: (ولقد انتفعت وتخرجت بشيخنا الإمام العالم المحدث الحافظ الشهيد أبي الحسين على ابن الشيخ الفقيه ببعلبك، ولازمته نيفاً وسبعين يوماً، وأكثرت عنه، وكان عارفاً بقوانين الرواية، حسن الدراية، جيد المشاركة في الألفاظ والرجال، ... وكان صاحب رحلة وأصول وأجزاء وكتب ومحاسن).[1]

المطلب الثاني: جهود الإمام اليونيني في تحقيق الصحيح

لقد سخر ا سبحانه وتعالى لخدمة السنة عامة، وصحيح البخاري خاصة، عبر الأزمان المتعاقبة، رجالاً من الأفذاذ، الأخيار، العلماء الثقات، ومن أولئك الحافظ اليونيني، الذي ضبط صحيح البخاري وحققه بصورة تكاد تبلغ حد الكمال، مستعيناً على ذلك بإمام اللغة ابن مالك، وجماعة من فضلاء العلماء، ويحدثنا عن هذا المجهود الكبير الإمام القسطلانيفي أوائل شرحه على صحيح البخاري، قال رحمه ا تعالى:(واعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي ابن شيخ الإسلام ومحدث الشام تقي الدين محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد ا اليونيني الحنبلي رحمه ا تعالى : بضبط رواية الجامع الصحيح ، وقابل أصله الموقوف بمدرسة آقبغا آص بسويقة العزي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، وهو في جزأين ، فقد الأول منهما ، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي , وبأصل مسموع على الأصيلي وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم بن عساكر , وبأصل مسموع على أبي الوقت , وهو أصل من أصول مسموعاته , في وقف خانكاه السميساطي , بقراءة الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ؛ بحضرة سيبويه وقته: الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق , سنة ست وسبعين وست مئة , مع حضور أصلي سماعي الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السميساطي،

---

(1) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ 4 / 1500 ، و الوافي بالوفيات 6 / 492، وغيرها

وقد بالغ ـرحمه ا _ في ضبط ألفاظ الصحيح , جامعاً فيه روايات من ذكرناه , راقماً عليه مـا يدل على مراده :

فعلامة أبي ذر الهروي: ه

والأصيلي : ص

وابن عساكر الدمشقي : ش

وأبي الوقت : ظ

ولمشايخ أبي ذر الثلاثة : الحموي : ح , والمستملي : ست , والكشميهني : هـ

فما كان من ذلك بالحمرة، فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ عبد الغني المقدسي على الحافظ أبي عبد ا الأرتاحي , بحق إجازته من أبي الحسين الفراء الموصلي , عن كريمة ، عن الكشميهني ، وفي نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني وقف جامع عمـرو بـن العـاص رضي ا عنه بمصر.

وله رقوم أخرى ، لم أجد ما يدل عليها ، وهي : عط ق ج صع . ولعل الجيم للجرجاني ، والعين لابن السمعاني ، والقاف لأبي الوقت.

فإن اجتمع ابن الحمويه والكشميهني فرقمهما هكذا : حهـ

والمستملي والحموي : فرقمهما هكذا : حسـ

وإن اتفق الأربعة الرواة عنهم رقم لهم : ه ص ش ظ

وما سقط عن الأربعة زاد معها : لا

وما سقط عند البعض أسقطه رقمه من غير (لا)

مثاله : أنه وقع في أصل سماعه في حديث بدء الوحي : "جمعه لك في صدرك" ، ووقـع عند الأربعة : "جمعه لك صدرك" ، بإسقاط: "في" فيرقم على "في" : لا ، ويـرقم فوقهـا إلـى جانبها: ه ص ش ظ . هذا إن وقع الاتفاق على سقوطها. فإن كانت عندهم وليست عند البـاقين رقم رسمه ، وترك رسمهم ، وكذا إن لم تكن عند واحد وكانت عند الباقين كتـب عليهـا: لا ، ورقم فوقها الحرف المصطلح عليه.

وما صح عند سماعه وخالف مشايخ أبي ذر الثلاثة رقم عليها: هـ ، وفوقها: صـح. وإن وافق أحد مشايخه وضعه فوقه.

فا تعالى يثيبه على قصده ، ويجزل له من المكرمات جوائز رفده ، فلقد أبدع فيما رقم ، وأتقن فيما حرر وأحكم.

ولقد عول الناس عليه في روايات "الجامع" لمزيد اعتنائه، وضبطه، ومقابلته على الأصول المذكورة ، وكثرة ممارسته له ، حتى أن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة.

ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد كان الجمال بن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة، إذا مر من الألفاظ ما يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية، قال للشرف اليونيني : هل الرواية فيه كذلك ؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه ، ومن ثم وضع كتابه المسمى بـ"شواهد التوضيح".

ولقد وقفت على فروعٍ مقابلةٍ على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله ، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي ، وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة ، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك ، وأصل اليونيني المذكور غير مرة ، بحيث أنه لم يغادر منه شيئاً كما قيل ، فلهذا اعتمدت في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه ، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسناداً ومتناً إليه ، ذاكراً جميع ما فيه من الروايات ، وما في حواشيه من الفوائد والمهمات .

ثم وقفت في يوم الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسع مئة بعد ختمي لهذا الشرح ، على المجلد الأخير من أصل اليونيني المذكور ، ورأيت بحاشية ظاهر الورقة الأولى منه ما نصه : سمعت ما تضمنه هذا المجلد من "صحيح البخاري" رضي الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه ، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها ، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية ، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً ، إن شاء الله تعالى . وكتبه : محمد بن عبد الله بن مالك ، حامداً الله تعالى.

قلت : وقد قابلت متن شرحي هذا ، إسناداً وحديثاً ، على هذا الجزء المذكور ، من أوله إلى آخره ، حرفاً حرفاً ، وحكيته كما رأيته حسب طاقتي ، وانتهت مقابلتي له في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة ، نفع الله تعالى به ، ثم قابلته عليه مرة أخرى .

فعلى الكاتب لهذا الشرح -وفقه الله تعالى- أن يوافقني فيما رسمته من تمييز الحديث متناً وسنداً من الشرح، واختلاف الروايات بالألوان المختلفة، وضبط الحديث متناً وسنداً بالقلم كما يراه.

ثم رأيت بآخر الجزء المذكور ما نصه: بلغت مقابلة وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام ، حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، الإمام العلامة أبي عبد الله ابن مالك الطائي الجياني ، أمد الله تعالى عمره ، في المجلس الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه ،وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر ، والحافظ

أبي محمد الأصيلي ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء لثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور الـسمعاني وغيره من الحفاظ ، وهو وقف بخانكاه السميساطي ، وعلامـات مـا وافقـت أبـا ذر : (ه) ، والأصيلي : (ص) ، لتعلم الرموز . كتبه : علي بن محمد الهاشمي اليـونيني عفـا ا عنـه . انتهى.

ثم وجد الجزء الأول من أصل اليونيني المذكور، ينادى عليه للبيع بسوق الكتب ، فعـرف وأحضر إلي بعد فقده أزيد من خمسين سنة ، فقابلت عليه متن شرحي هذا ، فكملت مقابلتي عليه جميعه ، حسب الطاقة ، و الحمد).[1]

وبعد هذا البيان الضافي، والمنهج العلمي المحكم في التحقيق، نؤيد ونؤمن على مـا قالـه الدكتور شوقي ضيف في كتابه عن البحث الأدبي،قال :(وإخراج اليونيني لـصحيح البخـاري على هذا النحو، يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص، ونراه ينص على مكان النسخة لا على اسم صاحبها فقـط، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبي القاسم الدمشقي، الذي نقص الجزئين الثالث عشر، والثالث والثلاثين، نص على ذلك، ونراه ينص على أن جميع الأصول كانت مـسموعة، وهـي أعلى المراتب في تحمل أي كتاب ...)[2]

(1) إرشاد الساري 1 / 40 وبعدها

(2) البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصول مصادره ص187

المبحث الثالث

جهود الحافظ ابن حجر في تحقيق الصحيح ودفع الشبهات عنه

المطلب الأول:ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر:

قال الشوكاني في ترجمته: (أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكنانى العسقلانى القاهرى الشافعى المعروف، بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه الحـافظ الكبير الشهير الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله فى الأزمنة المتأخرة ولد فـى ثـانى عـشر شعبان سنة 773 ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ونشأ بها يتيما فى كنف أحد أوصـيائه فحفـظ القرآن وهو ابن تسع ثم حفظ العمدة والفية الحديث للعراقى والحاوى الصغير ومختـصر ابـن الحاجب في الأصول والملحة وبحث فى ذلك على الشيوخ وتفقه بالبلقينى والبرماوى وابن الملقن والعز بن جماعة وعليه أخذ غالب العلوم الآلية والأصولية كالمنهاج وجمـع الجوامـع وشـرح المختصر والمطول ثم حبب ا إليه فن الحديث فأقبل عليه بكليته وطلبه مـن سـنة 793 ومـا بعدها فعكف على الزين العراقى وحمل عنه جملة نافعة من علم الحديث سـندا ومتنـا وعلـلا واصطلاحا وارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن ومكة وما بين هذه النواحى، وأكثر جداً من المسموع، والشيوخ، وسمع العالي والنازل، واجتمع له من ذلك مالم يجتمع لغيره، وأدرك مـن الشيوخ جماعة كل واحد رأس في فنه الذي اشتهر به، فالتنوخى فى معرفة القراءات، والعراقي في الحديث، والبلقينى في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقن في كثرة التصانيف، والمجـد صاحب القاموس في حفظ اللغة، والعز بن جماعة في تفننه في علوم كثيرة، بحيث كان يقول أنا أقرأ في خمسة عشر علماً، لا يعرف علماء عصري أسماءها، ثم تصدى لنشر الحديث، وقـصر نفسه عليه مطالعة وإقراء، وتصنيفاً وإفتاء، وتفرد بذلك، وشهد له بـالحفظ والإتقـان القريـب والبعيد، والعدو والصديق، حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع، ورحل الطلبة إليـه من الأقطار، وطارت مؤلفاته في حياته، وانتشرت في البلاد، وتكاتبت الملوك من قطر إلى قطر في شأنها، وهى كثيرة جدا منها ما كمل ومنها ما لم يكمل، وقد عددها السخاوي فـي الـضوء اللامع،.... وقال بعد ذلك إنها تهادت تصانيفه الملوك، بسؤال علمائهم لهم في ذلك، حتـى ورد كتاب في سنة 833 من شاه رخ بن تيمور ملك الشرق، يستدعى من السلطان الأشرف برسباى هدايا من جملتها فتح الباري، فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله، ثم أعاد الطلب في سنة 839 ولم يتفق أن الكتاب قد كمل، فأرسل إليه أيضاً قطعة أخرى، ثم في زمن الظـاهر جقمق جهزت له نسخة كاملة، وكذا وقع لسلطان الغرب أبى فارس عبد العزيز الحفـصى فإنـه أرسل يستدعيه، فجهز له ما كمل من الكتاب، وكان يجهز لكتبة الشرح ولجماعة مجلس الاملاء ذهباً يفرق عليهم، هذا ومصنفه حي رحمه ا ، ولما كمل شرح البخاري تصنيفاً وقراءة، عمـل مصنفه رحمه ا وليمة عظيمة، بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة في يوم الـسبت ثـامن

شعبان سنة 842، وقرأ المجلس الأخير هنالك وجلس المصنف علـى الكرسـي، قـال تلميـذه السخاوي: وكان يوماً مشهوداً، لم يعهد أهل العصر مثله بمحضر من العلماء والقضاة والرؤساء، والفضلاء ،وقال الشعراء ف] ذلك فأكثروا، وفرق عليهم الذهب وكان المستغرق فـي الوليمـة المذكورة نحو خمسمائة دينار...)[1]

وقد أكد الحافظ على مكانة فتح الباري، ومنزلته الكبيرة في نفسه، فقد نقل عنه الـسخاوي قوله: (لست راضياً عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيأ لـي مـن يحررها معي، سوى شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان).[2]

وحق للحافظ رحمه ا تعالى أن يرضى عن الفتح، فهو كما وصفه الأستاذ عبدالستار:(لقد اعتنى بصحيح الإمام البخاري ما لم يعتن بغيره من الكتب، وما لم يعتن به عالم آخر بـصحيح البخاري أو بغيره من كتب الإسلام، فقد صنف الحافظ كتباً كثيرة جداً تتعلق بصحيح البخـاري خاصة أو به مع غيره.

فالكتب التي ألفها وتخص الصحيح هي: هدي الساري، تغليق التعليق، التشويق، التوفيـق، تجريد التفسير من صحيح البخاري، بيان ما أخرجه البخاري عالياً، ثلاثيات البخاري، المهمـل من شيوخ البخاري، فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرجال المذكورين في صحيح البخاري زيادة على ما في تهذيب الكمال، بغية الراوي بأبدال البخاري، النكت على تنقيح الزركشي، انتقـاض الاعتراض، الاستنصار على الطاعن المعثار، شرح كبير للبخاري، وآخر ملخص منه، الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام، فتح الباري.

ومن الكتب التي صنفها وتتعلق بالصحيح مع غيره، أطـراف الـصحيحين، الجمـع بـين الصحيحين، تلخيص الجمع بين الصحيحين، النكت الظراف، تهذيب التهذيب، تقريب التهذيب.

وبهذا فإن الحافظ ابن حجر قد أحاط " بالصحيح " رواية ودراية، وأصبح عارفاً بكل دقائقه، حتى أصبح – بحق – قيم صحيح البخاري، وفكاك طلسماته، وحـلال غوامـضه، وكـشاف خفاياه،ومظهر فوائده، وكنوزه، وخباياه).[3]

---

(1) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1 / 61، وقد أفرد له تلميذه السخاوي مصنفاً ضخماً، يقع فـي ثلاثة مجلدات، وهو(الجواهر والدرر) فلينظر

(2) المصدر نفسه 1 / 61

(3) الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، ص491

المطلب الثاني:

نسخة الصحيح المعتمدة عند الحافظ(النسخة الأم) ومنهجه في شرحه:

النسخة الأم:

لقد أسلفنا القول فيما سبق أن عدد الرواة لصحيح البخاري فاق الألوف، ولكـن كتـب ا لبعض هذه الروايات الذيوع والانتشار أكثر من غيرها، ومنها القائمة التي أوردناها في مطلب " عدد نسخ الصحيح "، وقد قام الحافظ ابن حجر بإمعان النظر في هذه النسخ جميعها، والموازنـة بينها وذلك لانتخاب النسخة " الأم " من صحيح الإمام البخاري ليبني عليها شرحه فتح البـاري، وقد فعل الحافظ رحمه ا تعالى ذلك بمنهجية علمية دقيقة، فاقت ما يقوم به أبرع المحققين مـن مستشرقين وغيرهم، وانتهى الحافظ من عملية الفرز هذه، بانتخاب نسخة الإمام الحافظ أبـي ذر عبد ا بن أحمد الهروي، وجعلها أصلاً لشرحه، وقد بين رحمه ا السبب الـدافع إلـى هـذا الاختيار، وأنه راجع إلى حيثتين:

1 – ضبط الهروي لروايته.

2 – تمييزه لاختلاف سياقها.

ونبه الحافظ إلى أنه عضد هذه الرواية بغيرها من الروايات، قال رحمه ا تعـالى:(وقـد انتهى الغرض الذي أردته، من التوصيل الذي أوردته، فليقع الشروع في الـشرح، والاقتـصار على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مـشايخه الثلاثة،لـضبطه لهـا، وتمييـزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبا التوفيق، وهـو المـسؤول أن يعينني على السير في أقوم طريق).[1]

قال الكشميري – بعد أن تكلم بإيجاز عن نسخ الصحيح -: (وأولاهـا بالاعتبـار عنـدي نسخة الصغاني، لأنه يقول إنه نقلها من النسخة التي قرئت على المصنف رحمه ا تعال، لكـن الحافظ رحمه ا تعالى لا يرى فيها مزية، ويعامل معها ما يعامل مع سائر النسخ).[2]

قلت: ويظهر أن السبب في ذلك – وا أعلم – أن الحافظ يتعامل مـع النـسخة المنقولـة والمدققة رواية، وليس مجرد أن تكون منقولة كتابة من نسخة أو نسخ أخرى، مع أنه رحمه ا لم يهمل نسخة الصغاني جملة، بل أفاد منها في مواطن كثيرة جداً فاقت المائـة، وأثنـى علـى الصغاني وجهوده، ومن ذلك قوله:(تنبيه وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامـة أبـو محمد بن الصغاني اللغوي، بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت، وقابلها علـى عـدة نـسخ، وجعل لها علامات، عقب قوله رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عـن

---

(1) فتح الباري 23،24/1 (بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد وآخرين)

(2) فيض الباري 1/ 32

ثابت، ما نصه: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس وسـاق الحديث بتمامه، وقال الصغاني في الهامش: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها، إلا في النـسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه، قلت: وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها وا تعالى أعلم بالصواب).[1]

ولعل مما يؤيد ما ذهبنا إليه، أن الحافظ لم يعتمد النسخة اليونينية وهو قطعاً قد اطلـع عليها، وأخذ منها في بعض مباحثه، قال رحمه ا تعالى:(قال البخاري في الشهادات: حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود وأفهمني بعضه أحمد، قال حدثنا فليح بن سليمان عن الزهري قال: فذكر حديث الإفك، قلت: لم يبين أبو علي الجياني من هو أحمد هذا، ووقع في كتاب خلف الواسـطي في الأطراف وأفهمني بعضه أحمد بن يونس، وبهذا جزم الدمياطي، وقال بن عساكر والمـزي: إنه وهم، قلت: ورأيته في نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني وقد أهمله في جميع الروايات التي وقعت له، إلا رواية واحدة فإنه كتب عليها علامة ق ونسبه فقال أحمد بن يونس).[2]

منهج الحافظ في شرح الصحيح:

قبل الشروع في بيان منهج الحافظ في شرحه، وأثر ذلك فـي زيـادة التـدقيق والتحقيـق لصحيح الإمام البخاري، يجب علينا، ويجدر بنا أن ننبه إلى حقيقة غاية في الأهمية، ولها التأثير الواضح على كتاب فتح الباري، هذه الحقيقة تتمثل في أن الحافظ ابن حجر، ما كـان يثبـت أو ينسخ متن الحديث المراد شرحه، مع فتح الباري، بل كان متن الصحيح بنسخة الهروي – كمـا أشرنا سابقاً – مستقلاً بذاته ينظر فيه الحافظ ثم يشرع في كتابة الفتح فـي صـحائف مـستقلة، اقتضى التنبيه إلى هذه الحقيقة، لأننا وجدنا بعض النسخ من فتح الباري، المحققة من قبل علماء أفاضل، كتب فيها متن البخاري من نسخ أخرى غير نسخة الهروي التي اعتمدها الحافظ، ولذلك يعجب القارئ أحياناً ويستغرب عندما يجد الحافظ يشرح كلمة، أو يعلق على عبـارة مـا هـي موجودة أصلاً في متن الحديث، والسبب ما ذكرناه سابقاً، وللتأكيد ننقل كـلام الحـافظ، قـال:(وكنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً، فسلكت فيه الآن طريقاً وسطى،أرجو نفعها، كافلة بما اطلعت عليه من ذلك، إذ لا يكلف ا نفساً إلا وسعها).[3]

خطة الحافظ في شرحه:

قـدم الحـافظ لـشرحه بمقدمـة ضـافية، وافيـة، قـسمها إلـى عـشرة فـصول:

---

(1) فتح الباري 1 / 153

(2) فتح الباري 1 / 224

(3) الفتح 1/ 18 (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وآخرين)

الأول : فـي بيـان الـسبب الباعـث لـه علـى تـصنيف هـذا الكتـاب

الثاني : في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه والكلام على تحقيق شروطه وتقرير كونـه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

الثالث : في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته للحـديث وتكـراره

الرابع : في بيان السبب في إيراده الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة مـع أنهـا تبـاين أصـل موضوع الكتاب.

الخامس : في ضبط الغريب الواقع في متونه مرتباً له على حروف المعجم.

السادس : في ضبط الأسماء المشكلة التي فيه وكذا الكنى والأنساب .

السابع : في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم، إذا كانت يكثر اشتراكها كمحمد لا من يقل اشتراكه كمسدد.

الثامن : في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيـره من النقاد، والجواب عنها حديثاً حديثاً.

التاسع : في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله، على ترتيب الحروف، والجـواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعـضهم ممـن يقوي جانب القدح فيه، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه، وإما لغير ذلك من الأسباب

العاشر : في سياق فهرسة كتابه المذكور باباً باباً، وعدة ما في كل باب من الحديث.

قلت: ثم شرع الحافظ في بيان منهجه في الشرح فقال:

فإذا تحررت هذه الفصول، وتقررت هذه الأصول، افتتحت شرح الكتاب مستعيناً بالفتـاح الوهاب، فأسوق إن شاء ا   الباب وحديثه أولاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث، من الفوائد المتنية والإسـنادية، مـن تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اخـتلط قبـل ذلك، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك، وثالثاً أصل ما انقطع من معلقاته، وموقوفاته، وهناك تلتئم زوائد الفوائد، وتنتظم شوارد الفرائد، ورابعاً أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم، أسماء وأوصافاً، مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانية، ونحو ذلـك، وخامـساً أورد مـا استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر، من الأحكام الفقهية، والمواعظ الزهديـة، والآداب المرعية، مقتصراً على الراجح من ذلك، متحرياً للواضـح دون المـستغلق فـي تلـك المسالك، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنـصيص علـى المنـسوخ بناسخه، والعام بمخصصه، والمطلق بمقيده، والمجمل بمبينه، والظاهر بمؤوله، والإشارة إلـى

نكت من القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية، ونخب من الخلافيات المذهبية، بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة......).[1]

هذا هو منهج الحافظ في شرحه، وإنه لجدير بإفراده بدراسة خاصة به، بل نرى أنه يمكن أن يقرر في مناهج البحث بالجامعات في الدراسات العليا، فقد أوفى، وكفى، وشفى.

المطلب الثالث:من جهود الحافظ في تحقيق الصحيح

أنفق الحافظ من عمره المبارك – إن شاء ا _ ربع قرن من الزمان في خدمة صحيح البخاري، تحقيقاً وشرحاً، ومما يثلج الصدور، ويدفعنا دفعاً إلى الفخر بتراث هذه الأمة الخالدة، وبمناهج علمائها وسبقهم في ميدان التحقيق والبحث العلمي، أن نعلم أن الحافظ أنجز شرحه عن طريق " فريق بحث علمي" أو إن شئت سمه " البحوث المشتركة "، التي يتفرغ لها جماعة من نبهاء الباحثين، نقل الحافظ السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر، قال:(اجتمع عندي من طلبة العلم المهرة جماعة، وافقوني على تحرير هذا الشرح، بأن أكتب الكراس ثم يحصله كل منهم نسخاً، ثم يقرأه أحدهم ويعارض معه رفيقه، مع البحث في ذلك والتحرير، فصار السفر لا يكمل منه لا وقد قوبل، وحرر، ولزم من ذلك البطء في السير لهذه المصلحة)[2] وقال الشوكاني :(ولا ريب أن أجل مصنفاته فتح الباري، وكان شروعه في تصنيفه سنة 817 على طريق الإملاء، ثم صار يكتب من خطه يداوله بين الطلبة، شيئاً فشيئاً، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة، والمباحثة، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة 842 **)**.[3]

إذن فلا غرو أن يخرج " فتح الباري " بهذه الصورة من الدقة، والإتقان ما دام يجتمع عليه مجموعة من الباحثين أسبوعياً، مقابلة ومراجعة، ومباحثة، ونحن نشير في وقفات سريعة مع الحافظ ، إلى بعض النقاط تصلح أن تكون أمثلة ونماذج لجهوده رحمه ا في صحيح البخاري، ومن ذلك:

1 – جهوده في مقابلة النسخ، ومقارنة الروايات، وتأكيد ذلك بالتخريج التام للمتون:

من أهم ما امتاز به الحافظ ابن حجر في شرحه للصحيح، العمل الدؤوب، والصبر العجيب، في مقارنة الروايات، فهو لا يفتر – رحمه ا تعالى – من تتبع حرفٍ واحد، بل حركة ضم أو فتح أو غير ذلك، فضلاً عن العبارات الكاملة، والنصوص التامة، ويغوص في أعماق المصادر والمراجع، لا يقبل بأوليات الفكر، وسانحات الرأي، ووا إني لأقول صادقاً، لطالما شعرت بالرهق، والعنت، وأنا أتابع تقريراته، ومناقشاته للعلماء وتحقيقاته، وأجهد نفسي أحياناً

(1) فتح الباري 4،3/1
(2) الجواهر والدرر 2 /676
(3) البدر الطالع 1 / 61

لأفهم مرامي كلماته وآرائه، فأتعجب وأقول إن كان هذا حالي وأنا أطالع ما خطه يـراع هـذا الجهبذ، فكيف به هو وقد أنشأه إنشاءً ؟ ومما يدل على صبره على البحث العلمي، انفاقه الوقـت الطويل جداً في تحقيق حديث واحد، قال رحمه ا عن حديث " إنما الأعمال بالنيات" روى أبـو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى قلت وأنا استبعد صحة هذا فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة وقـد تتبعت طرق غيره فزادت على ما نقل عمن تقدم كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء ا تعالى).[1]

ومن أراد أكثر من ذلك فليفتح أي صفحة من " الفتح " وليقرأ ما يشاء، فسيجد هذه الحقيقـة ناصعة بينة، ونحن نكتفي هنا ببعض أمثلة، فمن ذلك، قوله في شرحه لحديث عائشة رضي ا عنها قالت: كان رسول ا صلى ا عليه وسلم يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، ويمكـث عندها.....الحديث).[2]

(قوله "فقال: لا بأس شربت عسلاً "، كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شـيوخه، ووقـع للباقين " لا بل شربت عسلاً "، وكذا وقع في كتاب الأيمان والنذور للجميع، حيث ساقه المصنف من هذا الوجه إسناداً ومتناً، وكذا أخرجـه أحمـد عـن حجـاج، ومـسلم وأصـحاب الـسنن والمستخرجات من طريق حجاج، فظهر أن لفظة" بأس" هنا مغيرة من لفظة " بل" وفي روايـة هشام فقال: لا ولكني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش) قوله " ولن أعود لـه" زاد فـي رواية هشام: وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً) وبهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد: فنزلت (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل ا لك) قال عياض: حذفت هذه الزيـادة مـن رواية حجاج بن محمد، فصار النظم مشكلاً، فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف).[3]

وفي شرحه لحديث عائشة رضي ا عنها قالت: لما جاء النبي صلى ا عليه و سلم قتـل ابن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، جلس يعرف فيه الحزن....... الحديث).[4]

قال الحافظ:("فأتاه رجل" لم أقف على اسمه. قوله: "إن نـساء جعفـر" يحتمـل أن يريـد زوجاته، ويحتمل أن يريد من ينسب إليه من النساء في الجملة، وهذا الثاني هو المعتمد لأنـا لا نعرف لجعفر زوجة غير أسماء بنت عميس. قوله: "فذكر بكاءهن" في رواية الكشميهني: "وذكر"

---

(1) فتح الباري 1 / 11

(2) أخرجه البخاري سورة الطلاق حديث رقم 4628

(3) فتح الباري 9/ 378

(4) أخرجه البخاري في باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن حديث رقم 1237

بواو. قوله: "فأمره أن يأتيهن" كذا رأيت في أصل أبي ذر، فإن كان مضبوطا ففيه حذف تقديره فنهاهن، وأظنه محرفاً فإن الذي في سائر الروايات "فأمره أن ينهاهن" وهو الوجه، وكذا وقع في الجنائز: قوله: "وذكر أنه لم يطعنه" في رواية الكشميهني: "وذكر أنهن" وهو أوجه. ..... قوله: "من العناء" بفتح العين المهملة وبالنون والمد هو التعب، ووقع في رواية العذري عند مسلم: "من الغي" بغين معجمة وتحتانية ثقيلة، وللطبراني مثله لكن بعين مهملة ومراد عائشة أن الرجـل لا يقدر على ذلك، فإذا كان لا يقدر فقد أتعب نفسه ومن يخاطبه في شيء لا يقدر على إزالته).[1]

وفي مقابلة النسخ، وتحقيق الروايات، نجد الحافظ أوفى بما وعد في منهجه في التحقيـق، والتزم بخطة شرحه للصحيح، فقد نقلنا عنه أنه اعتمد نسخة أبي ذر الهروي، ولكنه قال:" مـع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها"، ومثال على ذلك، ما جاء في شرح حديث المـسور بـن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه، قالا: خرج رسول ا صلى ا عليه و سلم زمن الحديبية، حتى كانوا ببعض الطريق، قال النبي صلى ا عليه و سلم: إن خالـد بـن الوليد بالغميم، في خيل لقريش طليعة فخذوا ذات اليمين......الحديث).[2]

قال الحافظ:(قوله "كانوا يقتتلون" كذا لأبي ذر وللباقين "كادوا" بالدال وهو الصواب، لأنه لم يقع بينهم قتال، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجع إلى قريش، ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى ا عليه و سلم، ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة).[3] فهنا نجد الحافظ يجعل رواية أبي ذر الهروي مرجوحة، وغيرها هو الراجح.

2 – الضبط بالحروف لإزالة أي لبس محتمل:

ففي حديث أَبِي سعِيدٍ الْخُدرِي قَالَتْ النساء لِلنبِي صلى الله علَيهِ وسلم غَلَبنَا علَيك الرجـالُ فَاجعلْ لَنَا يومًا مِن نَفْسِك فَوعدهن يومًا لَقِيهن فِيهِ فَوعظَهن وأَمرهن فَكَان فِيما قَالَ لَهن "ما مِنْكُن امرأَةٌ تُقَدم ثَلَاثَةً مِن ولَدِها إلا كَان لَها حِجابًا مِن النارِ" فَقَالَتْ امرأَةٌ واثْنَين فَقَالَ : "واثْنَين).[4]

قوله: "باب هل يجعل" أي الإمام، وللأصيلي وكريمة: "يجعل " بضم أوله، وعندهما يـوم بالرفع لأجل ذلك.قوله: "على حدة" بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أي ناحية وحدهن، والهاء عوض عن الواو المحذوفة، كما قالوا في عدة من الوعد..... قوله: "قال النساء" كذا لأبي ذر، وللباقين " قالت النساء " وكلاهما جائز. و" غلبنا " بفتح الموحدة و " الرجال " بالضم لأنـه

(1) فتح الباري 7/ 415

(2) أخرجه البخاري في باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الـشروط حـديث رقـم 2581

(3) فتح الباري في (قوله باب استعمال فضل وضوء الناس)

(4) أخرجه البخاري في باب هلْ يجعلُ لِلنساءِ يوم علَى حِدةٍ فِي الْعِلْمِ حديث رقم 101

فاعله)[1].

وفي حديث عبدِ اللهِ بن عمرو بن الْعاصِ قَالَ سمِعتُ رسولَ اللهِ صلى الله علَيـهِ وسـلم يقُولُ: "إِن الله لاَ يقْبِض الْعِلْم انْتِزاعًـا ينْتَزِعـه مِـن الْعِبـادِ ولَكِـن يقْـبِض الْعِلْـم بِقَـبضِ الْعلَماءِ.....الحديث).[2]

قال: قوله: "حتى إذا لم يبق عالم" هو بفتح الياء والقاف، وللأصيلي بضم أوله وكسر القاف، وعالما منصوب أي لم يبق الله عالما. وفي رواية مسلم: "حتى إذا لم يتـرك عالمـا" ، قولـه: "رءوسا" قال النووي: ضبطناه بضم الهمزة والتنوين جمع رأس. قلت: وفي رواية أبي ذر أيضا بفتح الهمزة، وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس).[3]

3 – تقييد المهمل:

وفي هذا الفن أثبت الحافظ مقدرة عظيمة، ورسوخ قدم يندر عند كثيـر مـن العلماء،وقـد استفاد من الإمام أبي علي الجياني كثيراً من كتابه "تقييد المهمل "، ولكن مع ذلك له تعقبات عليه تشي بما ذكرناه عنه، ومن ذلك قوله في حديث سعِيد بن الْمسيبِ سمِع أَبا هريرةَ رضِي الله عنْه قَالَ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَيوشِكَن أَن ينْزِلَ فِيكُم ابـن مـريم حكَمًا عدلًا فَيكْسِر الصلِيب ويقْتُلَ الْخِنْزِير ويضع الْجِزيةَ ويفِيض الْمالُ حتى لا يقْبلَه أَحد حتـى تَكُون السجدةُ الْواحِدةُ خَيرًا مِن الدنْيا وما فِيها ثُم يقُولُ أَبو هريرةَ واقْرءوا إِن شِئْتُم {وإِن مِن أَهلِ الْكِتَـابِ إِلا لَيـؤْمِنَن بِـهِ قَبـلَ موتِـهِ ويـوم الْقِيامـةِ يكُـون علَـيهِم شَـهِيدًا}).[4]

قال الحافظ:(قوله: "حدثنا إسحاق" هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وإنما جزمت بـذلك مع تجويز أبي علي الجياني أن يكون هو أو إسحاق بن منصور لتعبيره بقوله " أخبرنا" يعقـوب بن إبراهيم لأن هذه العبارة يعتمدها إسحاق بن راهويه كما عرف بالاستقراء من عادته أنـه لا يقول إلا "أخبرنا" ولا يقول: "حدثنا" وقد أخرج أبو نعيم في "المستخرج" هذا الحديث من مـسند إسحاق بن راهويه وقال: "أخرجه البخاري عن إسحاق").[5]

وأيضاً تحقيقه في حديث عائِشَةَ رضِي الله عنْها قُلْتُ يا رسولَ اللهِ إِن لِي جـارينِ فَـإِلَى أَيهِما أُهدِي قَالَ إِلَى أَقْربِهِما مِنْكِ بابًا).[6]

---

(1) فتح الباري*195/1*

(2) أخرجه البخاري في باب كَيفَ يقْبض الْعِلْم حديث رقم100

(3) الفتح 1 /194

(4) أخرجه البخاري في باب نُزول عِيسى ابن مريم علَيهِما السلَام حديث رقم 3448

(5) الفتح 6 /490

(6) أخرجه البخاري في باب أَي الْجِوارِ أَقْرب حديث رقم 2259

قال الحافظ: قوله: "وحدثنا علي" كذا للأكثر غير منسوب. وفي رواية ابن السكن وكريمة علي بن عبد ا ، ولابن شبويه علي بن المديني. ورجح أبو علي الجياني أنه علي بن سلمة اللبقي بفتح اللام والموحدة بعدها قاف، وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر، وهو الذي ثبت في رواية المستملي، وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبقي، ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني).[1]

وفي حديث حماد عن الزبير بن عربي قال: سأل رجل ابن عمر رضي ا عنهما عن استلام الحجر، فقال: رأيت رسول ا صلى ا عليه و سلم يستلمه ويقبله . قال قلت: أرأيت إن زحمت، أرأيت إن غلبت ؟ قال: اجعل أرأيت باليمن، رأيت رسول ا صلى ا عليه و سلم يستلمه ويقبله).[2]

قال الحافظ: (تنبيه) قال أبو علي الجياني: وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني الزبير بن عدي بدال مهملة بعدها ياء مشددة، وهو وهم وصوابه عربي براء مهملة مفتوحة، بعدها موحدة، ثم ياء مشددة كذلك، رواه سائر الرواة عن الفربري انتهى وكأن البخاري استشعر هذا التصحيف، فأشار إلى التحذير منه فحكى الفربري أنه وجد في كتاب أبي جعفر، يعني محمد بن أبي حاتم وراق البخاري، قال: قال: أبو عبد ا يعني البخاري الزبير بن عربي، هذا بصري، والزبير بن عدي كوفي، انتهى هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفربري، وعند الترمذي من غير رواية الكرخي، وعقب هذا الحديث الزبير هذا هو ابن عربي، وأما الزبير بن عدي فهو كوفي، ويؤيده أن في رواية أبي داود المتقدم ذكرها الزبير بن العربي بزيادة ألف ولام، وذلك مما يرفع الإشكال وا أعلم).[3]

4 – توجيه التراجم:

لا يخفي الحافظ ابن حجر حبه العظيم، وإعجابه العميق بالإمام البخاري وصحيحه، ووجدناه في مواطن لا حصر لها ينتصر لهذا الإمام، ولكن من غير تعصب ذميم، أو تكلف وتنطع، بل يوجه روايات الصحيح، وما حواه من تراجم بأسلوب مقنع، وحوار بديع، وكثيراً ما كان يناقش – على وجه التحديد - الكرماني في هذا الجانب، وسنذكر بعض أمثلة في عناوين مستوحاة من صياغة الحافظ رحمه ا تعالى:

---

(1) الفتح 4 /439

(2) أخرجه البخاري في باب تقبيل الحجر حديث رقم 1533

(3) الفتح 3 /476

أ – منافاة ظاهر التركيب للمقصود:

قال في تحقيقه للترجمة: "باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، فحكمه مردود، لقول النبي صلى الله عليه و سلم (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد).[1]

قال: (قوله باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم) في رواية الكشميهني العالم بدل العامل، أو للتنويع وقد تقدم في كتاب الأحكام ترجمة إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو مردود، وهي معقودة لمخالفة الإجماع، وهذه معقودة لمخالفة الرسول عليه الصلاة و السلام، قوله فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، أي لم يتعمد المخالفة وإنما خالف خطأ، قوله فحكمه مردود لقول النبي صلى الله عليه و سلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد، أي مردود وقد تقدم هذا الحديث موصولاً في كتاب الصلح عن عائشة بلفظ آخر، وأنه بهذا اللفظ موصول في صحيح مسلم،....قال ابن بطال مراده إن من حكم بغير السنة جهلا أو غلطا يجب عليه الرجوع إلى حكم السنة، وترك ما خالفها امتثالاً لأمر الله تعالى بإيجاب طاعة رسوله، وهذا هو نفس الاعتصام بالسنة، وقال الكرماني: المراد بالعامل عامل الزكاة، وبالحاكم القاضي، وقوله فأخطأ أي في أخذ واجب الزكاة أو في قضائه، قلت: وعلى تقدير ثبوت رواية الكشميهني فالمراد بالعالم المفتي، أي أخطأ في فتواه، قال: والمراد بقوله فأخطأ خلاف الرسول أي يكون مخالفاً للسنة، قال: وفي الترجمة نوع تعجرف، قلت: ليس فيها قلق، إلا في اللفظ الذي بعد قوله فأخطأ، فصار ظاهر التركيب ينافي المقصود، لأن من أخطأ خلاف الرسول لا يذم، بخلاف من أخطأ وفاقه وليس ذلك المراد وإنما تم الكلام عند قوله فأخطأ، وهو متعلق بقوله اجتهد، وقوله خلاف الرسول، أي فقال خلاف الرسول، وحذف " قال " يقع في الكلام كثيراً، فأي عجرفة في هذا ؟ والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن، ويغتفر القدر اليسير من الخلل تارة، ويحمله على الناسخ تارة، وكل ذلك في مقابلة الإحسان الكثير الباهر، ولا سيما مثل هذا الكتاب، ووقع في حاشية نسخة الدمياطي بخطه، الصواب في الترجمة فاخطأ بخلاف الرسول انتهى وليس دعوى حذف الباء برافع للإشكال بل إن سلك طريق التغيير فلعل اللام متأخرة ويكون في الأصل خالف بدل خلاف).[2]

وقد سبر الحافظ ابن حجر مسالك الإمام البخاري في تراجمه، حتى خرج على العلماء بقاعدة للصحيح في فقه التراجم، يقول رحمه الله تعالى:(وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى

---

(1) صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود

(2) فتح الباري 13 / 318

حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شـرطه صـريحاً فـي الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي، من ذلـك قولـه " باب الأمراء من قريش " وهذا لفظ حديث يروي عن على رضي الله عنه، وليس علـى شـرط البخاري، وأورد فيه حديث " لا يزال وال من قريش " ومنها قوله " باب اثنان فما فوقهما جماعة " وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري وليس على شرط البخاري، وأورد فيـه " فـأذن وأقيما وليؤمكما أحدكما " وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يـصح علـى شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول لم يصح في الباب شئ على شرطي، وللغفلة عـن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر ومـن جد وجد).[1] رحم الله الحافظ، ونحن نعتقد أنه قد جد فوجد القبول عند العلماء في حياتنا الـدنيا، وندعو الله مخلصين أن يجد الفوز، والقبول، والرضا من المولى عز وجل في الحياة الآخرة.

ب – تفرد البخاري في تراجمه:

ومما يدل على سبقه في هذا المقام، ننظر في تعقبه على الإمام الكرماني، فـي الترجمـة "باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم" :

(قوله باب طرح الإمام المسألة)

أورد فيه حديث بن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله، وإنما أورده بإسناد آخـر إيثاراً لابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة، وأما دعوى الكرمـاني أنـه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة، فذكر الحديث في كل موضـع عـن شيخه الذي روى له الحديث لذاك الأمر، فإنها غير مقبولة، ولم نجد عن أحد ممن عرف حـال البخاري، وسعة علمه، وجودة تصرفه، حكى أنه كان يقلد في التراجم، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره، وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة، أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري، دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه، والذي ادعاه الكرماني يقتضى أنه لا مزية له في ذلـك، لأنه مقلد فيه لمشايخه، ووراء ذلك أن كلاً من قتيبة وخالد بن مخلد، لم يذكر لأحد منهما ممـن صنف في بيان حالهما، أن له تصنيفاً على الأبواب، فضلاً عن التدقيق في التراجم، وقـد أعـاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً، ولم أجد له سلفاً في ذلك، والله المستعان).[2]

فانظر يا رعاك الله هذا الدفاع المجيد، ولعلنا نحس عدم الرضا من الحافظ رحمه الله، مـن مسلك الكرماني، بل لعلنا نجد " المرارة" في نفس هذا العلامة الجهبذ فـي كلمتـه" وقـد أعـاد

(1) الفتح 1 /14

(2) المصدر نفسه 1 /98

الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً ولم أجد له سلفاً في ذلك وا المستعان"

ج - المغايرة بين الترجمة ولفظ الحديث:

قد يقع أحياناً في صحيح البخاري تراجم لأحاديث لا ينطبق فيها لفظ الترجمة على الحديث المترجم له، وقد أخذ بعض العلماء على الإمام البخاري هذا المسلك، فانبرى الحافظ ينافح ويذود عن حياض الصحيح ، ومن ذلك ما جاء في الترجمة " باب من أدرك من الصلاة ركعـة" قـال الحافظ: (قوله باب من أدرك من الصلاة ركعة)

هكذا ترجم وساق الحديث بلفظ "من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة" وقد رواه مسلم من رواية عبيد ا العمري عن الزهري، وأحال به على حديث مالك، وأخرجـه البيهقـي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم، ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب، قدم قوله "من الصلاة" على قوله "ركعة" وقد وضح لنا بالاستقراء، أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده، إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفـظ المغاير، فلله دره ما أكثر اطلاعه).[1]

5 – قواعد في معلقات البخاري:

استقرأ الحافظ ابن حجر، منهج الإمام البخاري في تعليقه الأحاديث، وبين أن منها ماكـان بصيغة الجزم، ومنها ما كان بصيغة التمريض، وهذا لا يخفى على أي دارس لعلوم المصطلح، ولكن يهمنا هنا التنبيه إلى أن الحافظ قسم المعلقات إلى معلقات مرفوعة، وأخرى موقوفة، ولكل – رحمه ا تعالى – قعد القواعد التي إذا ما طبقناها على هذا النوع مما ورد في الصحيح، فإنها كفيلة بدفع كثير من الشبهات عن هذا الكتاب العظيم.

أحكام تتعلق بالمعلقات المرفوعة:

يقول رحمه ا بعد أن تكلم عن صيغةالجزم:(والصيغة الثانية وهي صيغة التمـريض لا تستفاد منها الصحة إلا من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح، علـى مـا سنبينه فأما ما هو صحيح، فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جداً، ووجـدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى، كقوله في الطب " ويـذكر عـن ابـن عباس عن النبي صلى ا عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب " فإنه أسنده في موضع آخر مـن طريق عبيد ا بن الأخنس عن بن أبي مليكة عن ابن عباس رضي ا عنهمـا أن نفـراً مـن أصحاب النبي صلى ا عليه وسلم مروا بحي فيهم لديغ.... فذكر الحديث في رقيـتهم للرجـل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي صلى ا عليه وسلم لما أخبروه بذلك (إن أحق ما أخـذتم عليـه أجراً كتاب ا) فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى، لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنه صـلى

---

(1) المصدر نفسه 2 / 57

ا عليه وسلم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاستفيد ذلك من تقريره، وأما مالم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له، فمثال الأول: أنه قال في الصلاة: "ويذكر عن عبد ا بن السائب قال قرأ النبي صلى ا عليه وسلم المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، أخذته سعلة فركع" وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه، إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام:" ويذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس قال: قالت امرأة للنبي صلى ا عليه وسلم: إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين...... الحديث ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح، إلا أن فيه اختلافاً كثيراً في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش، ومثال الثاني: وهو الحسن قوله في البيوع "ويذكر عن عثمان بن عفان رضي ا عنه، أن النبي صلى ا عليه وسلم قال له: إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل) وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد ا بن المغيرة، وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق، عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند، إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك، ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، إلا أنه على وفق العمل، قوله في الوصايا: " ويذكر عن النبي صلى ا عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية" وقد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به، ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف، بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: " ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه " ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه) ثم قال الحافظ: هذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض).[1]

ويجدر بنا في هذا المقام، الإشارة إلى أن الحافظ وضح ببيانه هذا أن البخاري لم يكن من الغافلين بإيراده هذه المعلقات، بل لكل منها مغزى وحكمة، مما دفعه أحياناً إلى التنبيه على

(1) الفتح 1 /15

الضعف الوارد في بعضها، وتأمل قول الحافظ رحمه ا في هذا الشأن - وهو الضعيف الذي لا عاضد له – قال: وهو في الكتاب قليل جداً وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف).[1]

أحكام تتعلق بالمعلقات الموقوفة:

قال الحافظ: وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف، أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة، والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس، والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به، أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع، الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة، نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعض منها مفسر، ومنها مفسر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا فإنه مخلص حسن، يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل).[2]

5 – دفع اعتراضات على البخاري:

خاض الحافظ في معرض شرحه للصحيح، غمار مناقشات علمية، في شتى ضروب المعرفة مما يتعلق بالحديث وعلومه خاصة، وعلوم الشرع عامة، فكان عذيقها المرجب، وجذيلها المحكك، وما كتبه في هذا الشأن عبارة عن بحر علمي متلاطم الأمواج، ونحن نكتفي بأمثلة موجزة، تكون على غيرها هادياً ودليلاً، فمن ذلك:

أ – دفع شبهة الوهم عن البخاري:

قال الحافظ:(الحديث الثاني والخمسون، قال أبو علي الجياني: قال البخاري: حدثنا محمد بن كثير أخبرنا إسرائيل حدثنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال النبي صلى ا عليه وسلم: رأيت موسى، وعيسى، وإبراهيم عليهم السلام.... الحديث قال: والمحفوظ فيه عن مجاهد عن ابن عباس، قال أبو مسعود: أخطأ البخاري في قوله عن ابن عمر، وإنما رواه محمد بن كثير عن إسرائيل بهذا الإسناد عن ابن عباس، وكذلك رواه إسحاق بن منصور السلولي، ويحيى بن آدم، وابن أبي زائدة، وغيرهم عن إسرائيل، وكذا نبه على هذا الوهم أبو ذر الهروي في نسخته، فساق الحديث من طريق حنبل بن إسحاق عن محمد بن كثير فقال عن ابن

(1) المصدر نفسه 1/ 15

(2) المصدر نفسه 1 /19

عباس كذا قال أبو ذر، وكذا رواه عثمان الدارمي عن محمد بن كثير، وكـذا رواه أبـو أحمـد الزبيري عن إسرائيل، قلت: وكذا رواه أحمد في مسنده عن أسود بن عامر شاذان عن إسرائيل، وكذا رواه الطبراني عن أحمد بن محمد الهدي عن محمد بن كثير، وكذا رواه سمويه في فوائده عن الحسين بن حفص عن إسرائيل، ويؤيد أنه من سبق القلم، أن البخاري قد أخرجه في موضع آخر من رواية ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس وهو الصواب، وقد تعقبه أبو عبـد ا بـن منده أيضاً على البخاري، فأخرجه في كتاب الإيمان من طريق محمد بن أيوب وموسى بن سعيد الطرسوسي كلاهما عن محمد بن كثير به، وقال في آخره: قال البخـاري: عـن ابـن عمـر والصواب ابن عباس، وكذا رواه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني عن أحمد بن محمد بـن علي الهدي عن محمد بن كثير وقال ابن عباس كما تقدم، وقال بعده: رواه البخاري عن محمـد بن كثير فقال ابن عمر، ثم ساقه من طريق أبي أحمد الزبيري فقال ابن عباس أيضاً، ثم رأيتـه في مستخرج الإسماعيلي من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل، وقال فيه: عن ابن عبـاس ولم يتعقبه كعادته، واستدللت بذلك على أن الوهم فيه من غير البخاري وا أعلم).(1)

ب – دفع شبهة الرواية عن المجروحين:

لن نسأم، ولن نمل أبداً، من تكرار القول بأن الحافظ بذل جهداً علمياً خارقاً في سبيل نصرة هذا الصحيح، والذي نصرته نصرة للدين، وأما في دفع الشبهات فيما يتعلق بالمجروحين، فقـد جاء بالعجب العجاب، فإنه رحمه ا يورد الراوي المطعون فيه، ثم يستقـصى أحوالـه كافـة، وبذلك يزيل الغبش والران الذي قد يعلو عقول وقلوب بعض الناس، ونكتفي هنا بمثال واحـد لا غير، قال الحافظ:(أحمد بن عيسى التستري المصري، عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ولم يبين سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تعنته وقال الخطيب: لم أر لمن تكلـم فيـه حجـة توجب ترك الاحتجاج بحديثه، قلت: وقع التصريح به في صحيح البخاري في روايـة أبـي ذر الهروي، وذلك في ثلاثة مواضع أحدها: حديثه عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبـي الأسود عن عروة عن عائشة " إن أول شيئ بدأ به النبي صلى ا عليه وسلم الطـواف " وقـد تابعه عليه عنده أصبغ عن بن وهب ثانيها: حديثه عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عـن سالم عن أبيه في المواقيت، مقروناً بسفيان بن عيينة عن الزهري، وثالثها: هـذا الإسـناد فـي الإهلال من ذي الحليفة بمتابعة بن المبارك عن يونس، وقد أخرج مسلم الحديثين الأخيرين عـن حرملة عن ابن وهب، فما أخرج له البخاري شيئاً تفرد به).(2)

تأمل هذا الاستقراء للصحيح ولرواية هذا الشيخ، أخرج له البخاري في ثلاثـة مواضـع:

---

(1) الفتح 1 / 364

(2) الفتح (المقدمة) 1 / 384

الأول تابعه عليه أصبغ، الثاني، مقروناً بسفيان بن عيينة، الثالث، تابعه ابن المبارك، والنتيجـة: سلامة صحيح البخاري من أمثال هذه الطعون.

ج – الإسقاط في الإسناد:

يحدث أحياناً في صحيح البخاري، إسقاط راوٍ في السند، وإثباته في سند آخر، فيراه البعض مطعناً في الصحيح، وكعادته يتصدى الحافظ لهذه الشبهات، مناقشاً، ومفنداً، حتى تـذهب أدراج الرياح، ومن ذلك حديث بئر زمزم،قال البخاري: حدثني أحمد بن سعيد أبو عبد ا حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد ا بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضـي ا عنهما عن النبي صلى ا عليه وسلم قال: "يرحم ا أم إسماعيل، لولا أنها عجلت لكان زمـزم عينا معيناً).[(1)]

قال الأنصاري: حدثنا ابن جريج قال أما كثير بن كثير فحدثني قال إني وعثمان بـن أبـي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير، فقال: ما هكذا حدثني ابن عباس، ولكنه قال: أقبـل إبـراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام، وهي ترضعه، معها شنة لم يرفعه ثم جاء بها إبـراهيم وبابنهـا إسماعيل"

قوله : (عن عبد ا بن سعيد بن جبير) وقع في رواية ابن الـسكن والإسـماعيلي مـن طريق حجاج بن الشاعر عن وهب بن جرير زيادة " أبي بن كعب " ، ورواه النسائي عن أحمد بن سعيد شيخ البخاري بإسقاط عبد ا بن سعيد بن جبير وزيادة أبي بن كعب ، قال النـسائي : قال أحمد بن سعيد قال وهب وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد ا بن سعيد بن جبير عن أبيه ولم يذكر أبي بن كعب ، فوضح أن وهب بن جرير كان إذا رواه عن أبيه لم يذكر عبد ا بن سعيد وذكر أبي بن كعب ، وإذا رواه عن حماد بن زيد ذكر عبد ا بن سعيد ولم يذكر أبي بن كعب . وفي رواية النسائي أيضا " قال وهب بن جرير أتيت سلام بن كعب " وفـي روايـة النسائي أيضا : " قال وهب بن جرير أتيت سلام بن أبي مطيع فحدثته بهذا عن حماد بـن زيـد فأنكره إنكاراً شديداً، ثم قال لي : فأبوك ما يقول ؟ قلت : يقول عن أيوب عن سعيد بن جبيـر ، فقال : قد غلط ، إنما هو أيوب عن عكرمة بن خالد " انتهى . وليس ببعيد أن يكون لأيوب فيـه عدة طرق ، فإن إسماعيل بن علية من كبار الحفاظ وقد قال فيه : " عن أيوب نبئت عن سـعيد بن جبير عن ابن عباس " ولم يذكر أبيا ، وهو مما يؤيد رواية البخاري ، أخرجه الإسـماعيلي من وجهين عن إسماعيل أحدهما هكذا والآخر قال فيه :" عن أيوب عن عبد ا بن سـعيد بـن جبير "وقد رواه معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير بلا واسطة كما أخرجه البخاري كما ترى ، وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراجه رواية أيوب لاضطرابها ، والذي يظهر أن اعتمـاد

(1) أخرجه البخاري باب قول ا تعالى(واتخذ ا إبراهيم خليلا) حديث رقم 3112

البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير ، وإن كان أخرجه مقروناً بأيوب، فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة، أو بواسطة ولده عبد ا ، ولا يستلزم ذلك قدحاً لثقة الجميع ، فظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ : إن كان بإثبات عبد ا بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام ، وإن كان بإسقاطهما فأيوب قد سمع من سعيد بن جبير ، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي صلى ا عليه وسلم فهو من مرسل الصحابة، ولم يعتمد البخاري على هذا الإسناد الخالص كما ترى . وقد سبق إلى الاعتذار عن البخاري ورد كلام الإسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجياني في " تقييد المهمل ").[1]

يطيب لي أن أختم هذه الكلمة الموجزة في أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ ابن حجر، وجهوده في خدمة صحيح البخاري، بأن أقرر حقيقة تدل على تعظيم ابن حجر لهذا الصحيح، وهي إن الحافظ لا يدافع عنه فيما وقع من شبهات فحسب، بل حتى فيما يتوقع من شبهات لم تطرح على مائدة البحث أصلاً، وتأمل – رحمنا ا وإياك –الآتي:

قال البخاري: حدثنا محمد بن سنان هو العوقي قال حدثنا هشيم قال ح و حدثني سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد هو ابن صهيب الفقير قال: أخبرنا جابر بن عبد ا أن النبي صلى ا عليه وسلم قال: "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي.....الحديث)[2]

قوله : (أخبرنا سيار)

بمهملة بعدها تحتانية مشددة وآخره راء ، هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري، واسم أبيه وردان على الأشهر ، ويكنى أبا سيار ، اتفقوا على توثيق سيار ، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم ، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحداً منهم، فهو من كبار أتباع التابعين . ولهم شيخ آخر يقال له سيار ، لكنه تابعي شامي، أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما ذكرته ؛ لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية، كما لم ينسب سيار في حديث الباب، فربما ظنهما بعض من لا تمييز له واحداً، فيظن أن في الإسناد اختلافاً وليس كذلك).[3]

---

(1) فتح الباري 10 / 145
(2) أخرجه البخاري في كتاب التيمم حديث رقم 323
(3) فتح الباري 2 / 24

خاتمة

الحمد الذي تتم بنعمته الصالحات، من هذه السياحة العلمية السريعة، في رحاب صـحيح الإمام البخاري، تبين لنا الآتي:

1- دقة الإمام البخاري في تصنيفه الصحيح.

2- ما أخذ عليه من مآخذ، لا يقدح فيه بأي حال من الأحوال، فإن البخاري كان متفطناً لكل شئ أثبته في صحيحه، وما أدخل نصاً فيه إلا وله فيه فائدة عرفها من عرف، وغفل عنها من غفل.

3- ولو تنزلنا وسلمنا بنوع خللٍ في الصحيح – وهذا ما لم يحـدث - فـإن الجهـود العلمية الجبارة، التي بذلها العلماء، والتي لا تكاد تنقطع عبر سائر الأوقات، كفيلـة باستدراك أي خلل، وسد أي نقص.

4- جهود الإمامين، الحافظين، اليونيني، وابن حجر، كانت من أميز الجهود العلميـة في دراسة، وتحقيق صحيح البخاري.

5- أسس هذان الإمامان لمنهج علمي رصين، وهو البحث العلمي عبـر مجموعـات علمية، أو فرق الباحثين.

6- سبق علماء الحديث، في مناهج التحقيق العلمي، كل المدارس العلمية المعاصـرة، من مستشرقين وغيرهم.

7- وأخيراً يتبين بجلاء من خلال هذه الدراسة، أن كل من يطعن في الصحيح، بالرغم من الخدمة العلمية المتكاملة له، هو واحد من اثنين: يصدر فـي طعنـه لـسببين: الجهل الفاضح، أو الغرض السيئ في هد قناعات الأمة بمصادر تشريعها.

وا الهادي إلى سواء السبيل

قائمة المصادر والمراجع

1 – إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الطبعة السابعة – المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر 1323هـ

2 - البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصول مصادره، تأليف الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة – الطبعة الثامنة – بدون تاريخ

3- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علـي الـشوكاني، وضـع حواشيه، خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان الطبعة الأولى - 1418هـ -1998

4 – تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين الذهبي

5 – الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، لناشر : دار ابن كثير ، اليمامـة – بيروت - الطبعة الثالثة ، 1407 – 1987، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا

6 – الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للحافظ السخاوي، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999،دار ابن حزم – تحقيق : إبراهيم باجس عبد الحميد

7 – الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، تأليف الأستاذ، عبد الـستار الـشيخ،دار القلم دمشق، الطبعة الثانية 1423هـ - 2002

8 – سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي ، مؤسسة الرسـالة، الطبعـة الثانيـة، 1402هـ - 1982 تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف

9 – فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ ابن حجر، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، طبعة عام 1398هـ -1978، تحقيق: طه عبد الرؤوف وآخرين

10 – فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن عبـد ا بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبـد الباقي

11 – فيض الباري على صحيح البخاري، للشيخ محمد أنور الكشميري،دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1426هـ -2005، تحرير محمد بدر عالم

12 – الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي،(المكتبة الشاملة – الإصـدار الثاني)

فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحة